

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩١ (٢٠١٦) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/452).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - استمرت الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرغم من الظروف السياسية والأمنية البالغة الصعوبة. وعمل المجلس الرئاسي على توسيع سلطته وقدرته على التحكم، لكنه ما زال يواجه عدداً من الانتكاسات. واجتمع مجلس النواب في ٢٢ آب/أغسطس لمناقشة الاقتراح المتعلق بإنشاء حكومة وفاق وطني جديدة الذي قدمه رئيس الوزراء فايز السراج، وهو الاقتراح الذي رفضه أغلب المصوتين عليه. ولا تزال هناك عناصر أخرى لم تنفذ بعد في الاتفاق، بما في ذلك الترتيبات الأمنية في فترة الانتقال، في حين لا تزال الحالة الأمنية بالغة الصعوبة. وأعاققت محدودية الوصول إلى الموارد المالية قدرة المجلس الرئاسي على تقديم الخدمات الأساسية.

٣ - وبعد أن صوت مجلس النواب برفض الحكومة المقترحة، شرع المجلس الرئاسي في مشاورات بشأن مقترح جديد. ويعد تشكيل حكومة جديدة واحداً من العديد من القضايا الخلافية التي تتطلب اتخاذ قرار بشأنها. وهناك خلافات خطيرة بين مؤيدي المجلس الرئاسي وقيادة مجلس النواب حول تشكيل ومهام المجلس الرئاسي نفسه. ومن بين المسائل الرئيسية



الأخرى هيكل وقيادة القوات المسلحة الليبية والتعيينات العسكرية والمدنية في المناصب القيادية العليا.

تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٤ - لا يزال مجلس النواب عاجزا عن الاجتماع لإقرار التعديل الدستوري من أجل إضفاء الطابع الدستوري على المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود موافقة من جانب مجلس النواب على حكومة الوفاق الوطني المقترحة حثت بالمجلس الرئاسي إلى إصدار تعليمات إلى الوزراء المعيّنين بمواصلة أداء مهامهم بصفة مؤقتة لحين تشكيل حكومة جديدة.

٥ - ولا تزال المؤسسات الموازية قائمة وتحاول تأكيد سلطتها، على الرغم من افتقارها إلى المركز القانوني بموجب الاتفاق السياسي الليبي. ورفضت "الحكومة المؤقتة" التي يوجد مقرها في محافظة البيضاء الاعتراف بالمجلس الرئاسي، واستمرت في ممارسة سلطتها في شرق البلد، والتشجيع على وجود مؤسسات موازية، بما في ذلك فرع لمصرف ليبيا المركزي يوجد مقره في بنغازي. وقد سعت "حكومة الإنقاذ الوطني" السابقة إلى العودة في تشرين الأول/أكتوبر من خلال السيطرة على مبنى المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي كان يستخدمه المجلس الأعلى للدولة. وأدى إقصاء المجلس الأعلى للدولة إلى نشوء عدد من استعراضات القوة والاشتباكات بين الجماعات المسلحة في المدينة.

٦ - وواصل المجلس الأعلى للدولة، رغم الاعتراض على شرعيته، عقد اجتماعاته في طرابلس. وردا على الاستمرار في عدم التصويت على حكومة الوفاق الوطني، أعلن المجلس الأعلى للدولة، في ٢١ أيلول/سبتمبر، أنه سيمارس جميع السلطات المخولة له في الاتفاق السياسي الليبي لحين انعقاد مجلس النواب. واعتبر البيان من قبل عامة الجمهور بأنه محاولة لتقويض سلطة وشرعية مجلس النواب، مما أثار ردود فعل قوية. بيد أن المجلس الأعلى للدولة لم يتخذ أي خطوات في هذا الاتجاه منذ صدور الإعلان.

٧ - وواصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع القيادة وكبار أعضاء مجلس النواب لحثهم على عقد الدورة التشريعية. كما عقدت البعثة اجتماعات الحوار السياسي الليبي خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه وفي يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر في تونس، وفي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في مالطة بناء على طلب من المجلس الرئاسي للتشاور بشأن تشكيل حكومة توافق تتمتع بالكفاءة التقنية وشاملة للجميع. وكرر أعضاء الحوار السياسي الليبي الإعراب عن تأييدهم للاتفاق السياسي الليبي وللمجلس الرئاسي، وأوصوا باتخاذ تدابير

لمعالجة التحديات الجارية والدفع قدماً بتنفيذ الاتفاق مؤكدين على أهمية التعجيل بتوفير الخدمات الأساسية.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة فيما بين جميع الأعضاء التسعة في المجلس الرئاسي ومشاركتهم الكاملة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس الرئاسي أول جلسة كاملة بحضور أعضائه التسعة منذ شباط/فراير لمناقشة تشكيل حكومة جديدة.

٩ - وأنشأ المجلس الرئاسي، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية، غرف عمليات إقليمية لقيادة وتنسيق العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وساعدت البعثة المجلس الرئاسي في عقد اجتماع رفيع المستوى يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه في تونس العاصمة بشأن الأمن، وضم ممثلين عن الجيش وقوات الشرطة، والجهات الفاعلة الأمنية الأخرى بغرض تعزيز تنفيذ الترتيبات الأمنية التي ينص عليها الاتفاق السياسي الليبي. وزود الاجتماع المجلس الرئاسي بالتوجيه بشأن إنشاء الهياكل الأمنية المؤقتة، والتعامل مع الجماعات المسلحة، وتشكيل الحرس الرئاسي.

المشاركة الإقليمية والدولية

١٠ - لا تزال العملية السياسية الليبية تحظى بدعم إقليمي ودولي. ففي اجتماع وزاري بشأن ليبيا عقد في فيينا في ١٦ أيار/مايو، أعربت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المشاركة عن تأييدها للاتفاق السياسي الليبي والحكومة الوفاق الوطني بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي. وجرى التأكيد مجدداً على هذا التأييد في اجتماع وزاري عُقد بشأن ليبيا على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر حيث رحب المشاركون بالدور القيادي الذي يضطلع به المجلس الرئاسي في مكافحة الإرهاب، وسلموا بالحاجة إلى ضمان حوار بشأن الأمن يشمل الجميع.

١١ - وحضر ممثلي الخاص اجتماع مؤتمر القمة الذي عقده جامعة الدول العربية في نواكشوط في ٢٥ تموز/يوليه والاجتماع الوزاري التاسع لبلدان الجوار الليبي المعقود في نيامي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والرئيس السابق جاكايما كيكويتي، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، للإعلان عن تشكيل "لجنة ثلاثية" للتشاور بشأن الحالة في ليبيا والدفع قدماً بالعملية السياسية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في أديس أبابا.

الحالة في الغرب

١٢ - لا تزال الحالة الأمنية في طرابلس هشة. وانتقل المجلس الرئاسي جزئياً من قاعدة أبو ستة البحرية إلى مكتب رئيس المجلس في وسط المدينة، ووطد نفسه في عدد من الوزارات والمباني الحكومية الأخرى. وواجه المجلس عقبات خطيرة في تنفيذ ولايته المتعلقة بالحكم. وفي ظل السيطرة المحدودة للمجلس على الأرض، وبالنظر إلى عدم وجود قوات أمن تحت تصرفه، فقد اضطر إلى الاعتماد على الجماعات المسلحة التي أعلنت التزامها بالاتفاق السياسي الليبي لتأمين نفسه. وانقسم موظفو الخدمة المدنية ما بين المجلس الرئاسي والقوى المناهضة له، مما زاد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات. وتدهورت أحوال تقديم الخدمات العامة في العاصمة، بما في ذلك خدمات المياه والكهرباء، مما أدى إلى نشوب احتجاجات عامة.

١٣ - ولا تزال طرابلس تعيش تحت سيطرة خليط من الجماعات المسلحة ذات الأجندات والولاءات المتباينة، سواء من طرابلس أو المناطق المحيطة بها، بما في ذلك مصراته. وكثيراً ما يؤدي التنافس على التمويل والسيطرة على الأراضي إلى نشوب الاشتباكات بصورة منتظمة. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، اشتبكت عناصر من كتيبة صلاح البركي وجماعة أبو سليم المسلحة في وسط طرابلس مما أدى إلى سقوط عشرة قتلى على الأقل. ووقعت اشتباكات أخرى في تشرين الأول/أكتوبر قرب مطار معيتيقة في طرابلس بين كتيبة ثوار طرابلس وكتيبة يوسف البوني، وتسببت في وقوع وفيات.

١٤ - وفي المنطقة الغربية الأوسع نطاقاً، ظلت اتفاقات وقف إطلاق النار التي أبرمت بين المجتمعات المحلية في عام ٢٠١٥ سارية إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد تسببت اشتباكات وقعت في صبراتة في أربع وفيات أخرى على الأقل في حزيران/يونيه. وفي الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، وقعت اشتباكات وأعمال انتقامية بين المجتمعات المحلية المتنافسة في منطقة الزاوية، وأسفرت حسبما أفادت به التقارير عن العديد من الخسائر في الأرواح قبل أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أول تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أجزاء من الطريق الرئيسي الساحلي الذي يربط طرابلس بالجزء الغربي من البلد وبتونس مغلقة من جانب الجماعات المسلحة المتناحرة.

الحالة في الشرق

١٥ - استمر القتال في بنغازي بين قوات الجيش الوطني الليبي الموالية لمجلس النواب والجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومجلس شورى ثوار

بنغازي - وهو ائتلاف مكون من جماعات مسلحة إسلامية تضم أنصار الشريعة، وهي أحد الكيانات التي حددها مجلس الأمن باعتبارها مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وتركز القتال على مناطق سوق الحوت، والقوارشة، وقنفودة، وأحرزت قوات الجيش الوطني الليبي تقدماً محدوداً بسبب ما واجهته من مقاومة شديدة واستخدام مكثف للألغام الأرضية والهجمات الانتحارية. ويكتنف التعقيد الحالة هناك أيضاً بسبب وجود مدنيين.

١٦ - وفي حزيران/يونيه، اندلع القتال في أجدابيا بين قوات الجيش الوطني الليبي وسرايا الدفاع عن بنغازي، التي أنشئت في ١ حزيران/يونيه من المقاتلين والجماعات المسلحة الذين سعوا إلى النأي بأنفسهم عن الكيانات الإرهابيين أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، هاجمت السرايا قوات الجيش الوطني الليبي التي تقوم على حراسة مشروع النهر الصناعي في جنوب أجدابيا. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أفادت التقارير بمقتل ثلاثة ضباط عسكريين فرنسيين إثر قيام السرايا بإسقاط مروحية كانوا يستقلونها في جنوب بنغازي.

١٧ - وفي درنة، شنت قوات الجيش الوطني الليبي غارات جوية طوال الفترة المشمولة بالتقرير على مجلس شورى مجاهدي درنة، وهو ائتلاف من الجماعات المسلحة الإسلامية المحلية. ومنذ طرد تنظيم الدولة الإسلامية من المدينة، سعى هذا المجلس وقوات الجيش الوطني الليبي إلى تشديد قبضتهما على درنة من خلال الحد من أنشطة النقل من المدينة وإليها وأفادت التقارير بأن المدينة تعاني من حالات نقص متقطعة في المواد الغذائية، والأدوية والنقدية.

١٨ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، وقع المجلس الرئاسي وقيادة جهاز حراسة المنشآت النفطية برئاسة إبراهيم الجضران اتفاقاً يقضي بإعادة فتح موانئ تحميل النفط الخاضعة للجهاز في راس لانوف والسدرة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، هاجمت قوات الجيش الوطني الليبي جهاز الحراسة في منطقة الهلال النفطي واستولت سريعاً على الموانئ النفطية في السدرة، وراس لانوف، وبرقة، والزويتينة بدعم من زعماء القبائل. وأفادت التقارير بأن المواجهة أسفرت عن مقتل أحد أعضاء جهاز الحراسة وإصابة العديد بجراح. ودعا الجيش الوطني الليبي المؤسسة الوطنية للنفط إلى تولى إدارة المنشآت، وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله بزيارة إلى منطقة الهلال النفطي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، هاجم جهاز الحراسة قوات الجيش الوطني الليبي في السدرة وراس لانوف في محاولة لاستعادة السيطرة على المنطقة، لكن القوات صدقهم بدعم من الضربات الجوية. وفي تطور منفصل،

في ١٩ أيلول/سبتمبر، وسَّعت قوات الجيش الوطني الليبي من نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرتها من خلال الاستيلاء على بلدي بن جواد وهرأوة.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقال الجنرال عبد الرزاق الناضوري، الحاكم العسكري للمنطقة الواقعة بين بن جواد ودرنه، رؤساء البلديات المنتخبين في أيار وأجدايا وبنغازي والكفرة وشحات والسدرة. وحل محل رؤساء البلديات ضباط عسكريين في أربع من هذه المناطق.

الحالة في الجنوب

٢٠ - في سبها، استمرت حالات الاختطاف والقتل في أوساط المجتمعات القبلية، مما أدى إلى وقوع ما لا يقل عن ١٨ قتيلاً. ولا تزال المخاوف من احتمال امتداد التصعيد العسكري إلى الشرق وإمكانية حدوث مواجهة في الجنوب بين قوات الجيش الوطني الليبي والقوة الثالثة، التي تتألف غالباً من مقاتلين من مصراتة، تؤثر على الحالة الأمنية عموماً.

٢١ - وحاول الجيش الوطني الليبي توسيع نطاق نفوذه في الجنوب، وحاولت عناصر عسكرية مرتبطة بالنظام السابق إعادة تنظيم نفسها. وزاد التوتر في سبها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عندما اقتحمت المدينة قوة تابعة للجيش الوطني الليبي. وفي الكفرة، استمرت التوترات بين أعضاء جماعة التبو وعناصر مسلحة من الزواية.

وجود تنظيم الدولة الإسلامية

٢٢ - تكبد تنظيم الدولة الإسلامية، في سرت، هزيمة نكراء على يد قوات موالية للمجلس الرئاسي، خسرها بسببها ٣٠٠ كيلومتر تقريباً من الأراضي التي يسيطر عليها في المنطقة. وشاركت القوات في عملية البنيان المرصوص، بدعم من الغارات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت في استرجاع مكاسب تنظيم الدولة الإسلامية على مدى فترة ستة أشهر، مما أسفر عن قتل أكثر من ٦٥٠ فرداً وجرح أكثر من ٢٠٠٠ فرد. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اقتصر وجود تنظيم الدولة الإسلامية في سرت على جيب صغير في مركز المدينة. ولا يُعرف عدد وفيات تنظيم الدولة الإسلامية.

٢٣ - وفي المرحلة الأولى التي استمرت من أوائل أيار/مايو إلى منتصف حزيران/يونيه، دفعت قوات عملية البنيان المرصوص تنظيم الدولة الإسلامية شرقاً إلى ضواحي سرت، وأعادتها سيطرتها على مناطق أبو قرين وأبو نجيم ووشكا. وضمت العملية في معظمها مقاتلين من مصراتة ووحدات أصغر حجماً من مدن أخرى بما في ذلك الجفرة وسبها

وطرابلس. وفي الوقت نفسه، تقدمت قوات حراسة المنشآت النفطية وغيرها من الوحدات المحلية من الشرق، وطردت تنظيم الدولة الإسلامية من بلدات بن جواد والنوفلية وهراوة.

٢٤ - وفي المرحلة الثانية، سيطرت قوات عملية البنيان المرصوص تدريجياً على ضواحي سرت الرئيسية واستولت على هياكل أساسية استراتيجية من تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك قاعدة القرضابية الجوية ومجمع مؤتمرات واغادوغو وجامعة سرت والميناء. وبناء على طلب من المجلس الرئاسي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، في ٢ آب/أغسطس، عملية صاعقة أوديسا، وهي سلسلة من الغارات الجوية ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

٢٥ - وشكلت سرت آخر مركز سكاني كبير يخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، ويقتصر وجود تنظيم الدولة الإسلامية حالياً على جيوب صغيرة في سرت وبنغازي. ولا تزال الجماعات والخلايا الأصغر نشطة في جميع أنحاء البلد. وتعمل البعثة مع لجنة سرت لتحقيق الاستقرار التي عينها المجلس الرئاسي والشركاء الدوليين لتنسيق التخطيط لخطوة إعادة إعمار شاملة لمدينة سرت.

الحالة الاقتصادية

٢٦ - طرأت زيادة ملحوظة في إنتاج النفط بعد إعادة فتح المرافق النفطية في الهلال النفطي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، ذكر رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله أن الصادرات الوطنية سترتفع من ٢٠٠ ٠٠٠ برميل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا بحلول نهاية السنة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، رفع رئيس المؤسسة صنع الله شرط القوة القاهرة، الذي عرقل صادرات النفط من منطقة الهلال النفطي، واستأنف عدد من ناقلات النفط نشاط التصدير. وبعد مناقشات مع أعضاء المجلس الرئاسي، أكد صنع الله أن المؤسسة قد تلقت ٣٠٠ مليون دينار، والتزم المجلس الرئاسي بتمويل إضافي قدره ٣٠٠ مليون دينار للاستثمار في إصلاح وصيانة البنية التحتية الوطنية للنفط. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ازداد الإنتاج إلى ٥٧٠ ٠٠٠ برميل يوميا.

٢٧ - ومع انخفاض إيرادات النفط، من المتوقع أن يبلغ العجز المالي في عام ٢٠١٦ نسبة ٦٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع استمرار فقدان الدينار لقيمه، أشارت تقديرات مصرف ليبيا المركزي إلى أن التضخم بلغ نسبة ٢٥ في المائة في السنة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي حين وفرت الزيادة في إنتاج النفط أرباحاً بالعملة الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي، وأدت إلى تباطؤ استنفاد الاحتياطيات الوطنية، لم يطرأ تحسن على الحالة

الاقتصادية. وفي جميع أنحاء البلد، تعاني المصارف من نقص النقدية. وكانت مسألة إفراج المصرف عن الأموال للتمكين من تقديم الخدمات الأساسية أحد عناصر المناقشة التي جرت في الاجتماع المعقود في لندن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، دعماً لاقتصاد ليبيا.

٢٨ - وفي ١٥ آب/أغسطس، استقال رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار، وعين المجلس الرئاسي لجنة توجيهية مؤقتة لإدارة عملية التقاضي باسم المؤسسة ولكن ليس للتصرف في الأصول أو نقلها. وفي أيلول/سبتمبر، كسبت المؤسسة قضيتين رئيسيتين ضد شركات إدارة الاستثمارات الأجنبية ما أدى إلى استعادة أكثر من ١٢٠ مليون دولار. ومع ذلك، خسرت المؤسسة الليبية للاستثمار في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر قضية ضد بنك استثمار أمريكي للفشل في استثمار ١,٢ بليون دولار.

ثالثاً - عملية صياغة الدستور

٢٩ - استمرت الخلافات العميقة في الرأي بشأن مضمون مشروع الدستور الصادر عن أعضاء جمعية الصياغة التأسيسية الذين اجتمعوا في صلالة، عُمان، في وقت سابق من هذا العام، وصوتوا بشأن مشروع الدستور في نيسان/أبريل في جلسة لاحقة في البيضاء. وواصل الأعضاء الذين لم يحضروا اجتماع صلالة إلقاء الضوء على الخلافات حول المسائل المتعلقة بالإجراءات الداخلية ومضمون مشروع الدستور، بما في ذلك بشأن ما يلي: التمثيل، وحقوق الأقليات، ودور مجلس الشيوخ والمجلس الرئاسي وتكوينهما.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام أعضاء جمعية الصياغة التأسيسية الذين لم يحضروا معتكف صلالة دعوى ضد مشروعية التغييرات المدخلة على اللائحة الداخلية للجمعية أمام المحكمة الإدارية في البيضاء. وتعرض الدعوى على مشروعية التصويت الذي أقره الموقعون على مشروع الدستور في ١٩ نيسان/أبريل.

رابعاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بهدف التحضير للانتخابات المقبلة. وشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة تنظيم وتنفيذ مجموعة من حلقات العمل، والدورات التدريبية، وتبادل الزيارات، وبرامج تنمية القدرات للمفوضية والجهات المعنية

صاحبة المصلحة. ويتمثل الهدف من هذه الأنشطة في تناول المواضيع التقنية وبناء الشبكات وتيسير عمليات التبادل مع النظراء في ليبيا والمنطقة العربية الأوسع نطاقاً.

٣٢ - وساعد فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في وضع اللمسات النهائية على وثيقة شاملة لتحديد المسائل الجنسانية بعنوان: "تحديد القضايا الجنسانية، ومشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية في ليبيا، ٢٠١٢-٢٠١٤" لمساعدة صناع القرار في تخطيط الحواجز والتقليل إلى أدنى حد من العوامل التي تثنى المرأة عن المشاركة في الانتخابات.

باء - حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وسيادة القانون

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كل الجماعات ارتكابها لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومعظمها في ظل حالة من الإفلات من العقاب. وشملت الانتهاكات عمليات الاختطاف، وأخذ الرهائن، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والقتل غير المشروع، والاعتداءات على المدنيين.

٣٤ - ووقع المدنيون في مرمى النيران المتبادلة في سياق النزاع المستمر في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة ما مجموعه ٢٤٦ إصابة بين المدنيين، بما في ذلك ٩٤ قتيلاً و ١٣٢ جريحاً. وتسببت الغارات الجوية في معظم الوفيات والإصابات، ونجم عن القصف ثاني أعلى عدد من الضحايا. وسُجل أعلى عدد من الخسائر في صفوف المدنيين في بنغازي.

٣٥ - ووثقت البعثة وقوع ٦ هجمات على المرافق الطبية، بما في ذلك قصف المركز الطبي في بنغازي في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وهجوم بسيارة مفخخة على مستشفى الجلاء في بنغازي في ٢٤ حزيران/يونيه مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وجرح ١٣ شخصاً، من بينهم طفلان. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اقتحمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية وحدة العناية المركزة في مستشفى الزاوية التعليمي.

٣٦ - ولا يزال المدنيون محاصرين في ضاحية قنفودة في بنغازي، ويتعرضون لعمليات القصف ويعانون من نقص الغذاء والماء والرعاية الطبية. وضمن المحاصرين عمال مهاجرون وسجناء سابقون من سجن بوهديمة العسكري في بنغازي. ورغم جهود الوساطة المحلية المكثفة التي تدعمها البعثة، لم يتوصل بعد مجلس شورى ثوار بنغازي والجيش الوطني الليبي إلى اتفاق بشأن طرائق إجلاء المدنيين.

عمليات الاختطاف والقتل

٣٧ - واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اختطاف المدنيين وقتلهم. وقد أُستهدف الأفراد بسبب الآراء والانتماءات السياسية أو الهوية الأسرية والقبلية. وعادة ما تقوم الجماعات المسلحة أيضا باختطاف الأشخاص طلبا للقدية أو لتبادل الأسرى.

٣٨ - وفي ٢١ تموز/يوليه، عُثر على جثث ١٤ شخصا في مكب للقمامة في ضاحية الليشي في بنغازي. وأفادت التقارير بأن المدعي العام العسكري في بنغازي فتح تحقيقا في عمليات القتل، لكنه لم يعلن أي نتائج. وشُنت أيضا هجمات على مسؤولين في قطاع العدالة وعلى مسؤولين آخرين. وفي ٢٢ تموز/يوليه، اختطفت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية محمد فرج أبو عميد، رئيس محكمة شمال طرابلس. وفي ٢٥ تموز/يوليه، اختطف مسلحون مجهولو الهوية موظفين اثنين من مكتب السجل المدني في موزورك، وعُثر على جثتيهما بعد ذلك بوقت قصير في سبها. واختطفت شخصيات دينية هامة وأعضاء بارزون في المجتمع المدني أيضا لأسباب مالية أو سياسية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف مهاجمون مجهولون في طرابلس الشيخ نادر العمراني، وهو عضو بارز في دار الافتاء. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف أيضا الرئيس السابق للخطوط الجوية الليبية. وقتل ما مجموعه أربعة أشخاص وجرح ١٨ شخصا جراء انفجار في ساحة الكيش في بنغازي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ومن بين القتلى المدنيين محمد بوقعيقيص، الناشط في مجال مكافحة الفساد.

الاحتجاز والتعذيب والوفيات أثناء الحجز

٣٩ - لا يزال الاحتجاز التعسفي يمثل مشكلة واسعة الانتشار في كل من مراكز الاحتجاز الرسمية ومرافق الاحتجاز التي تديرها الجماعات المسلحة في جميع مناطق البلد. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في استعراض حالات فردية للتأكد من أن الأشخاص المحتجزين إما جرت محاكمتهم أو أطلق سراحهم، وفقا للقانون الليبي.

٤٠ - وسجلت البعثة حالات احتجاز تعسفي وتعذيب في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في سجنى غرناطة وكوفية في بنغازي، وسجنى الجاوية وطمينة في مصراتة، وسجون أبو سالم وفرسان حترور والهضبة ومعيتيقة في طرابلس. ولم تسفر بعد ادعاءات سابقة بالتعذيب وسوء المعاملة في سجن الهضبة، قدمت فيها أدلة فيديو، وأعلن عنها في عام ٢٠١٥، عن ملاحقات قضائية. ولوحظت أوضاع قاسية في سجنى معيتيقة وسبها. وتشير الادعاءات إلى انتهاج الغلظة في التعذيب وسوء المعاملة. وتشير المعلومات الواردة إلى وقوع ما لا يقل عن ثلاث وفيات أثناء الاحتجاز جراء التعذيب الواقع في سجن معيتيقة خلال الفترة المشمولة

بالتقرير. وفي ٩ حزيران/يونيه، عقب إصدار مكتب المدعي العام أوامر إفراج عن ١٩ سجينا من سجن الرويمي، عُثر على جثث ١٢ من السجناء في مواقع مختلفة في طرابلس مصابة بطلقات نارية. وكان جميع المتوفين أعضاء في نظام القذافي السابق، ولا تزال الظروف المحيطة بعمليات القتل غير واضحة. وذكر مكتب المدعي العام أنه فتح تحقيقا، ولكنه لم يكن قد أعلن عن أي نتائج عند نشر هذا التقرير. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على ١٠ جثث مكتوفة الأيدي ومصابة بطلقات نارية في مكب للقمامة في ضاحية شيبنة في بنغازي، التي تقع تحت سيطرة قوات الجيش الوطني الليبي.

الفئات المعرضة للخطر

٤١ - احتُجز مهاجرون تعسفا في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وكذلك في أماكن احتجاز غير رسمية أخرى خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية المتخصصة في التهريب والاتجار. ولم يخضع المهاجرون المحتجزون في المراكز التابعة للجهاز لأي إجراء قانوني، كما أن تلك المراكز لا تخضع لأي رقابة من السلطات القضائية. وظروف الاحتجاز في المراكز لاإنسانية، فالناس يُحتجزون في مخازن تشهد أوضاعاً صحية مروعة، كما أنها سيئة التهوية وتفتقر كثيراً إلى الإنارة والمياه. وفي بعض مراكز الاحتجاز، يعاني المهاجرون من سوء التغذية الحاد، كما تلقت البعثة تقارير عديدة ومتساوقة عن تعرضهم للتعذيب، بما في ذلك الضرب والعنف الجنسي، والعمل القسري على يد الجماعات المسلحة التي تتمكن من الوصول إلى المراكز.

٤٢ - وكان الأطفال من ضحايا الاختطاف والاحتجاز التعسفي، وغالبا ما تعرضوا للاحتجاز في مرافق دون فصلهم عن المحتجزين البالغين. وشملت الإصابات بين المدنيين أطفالا، حيث قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن ٢٤ طفلا في الأعمال القتالية، في أماكن منها الملاعب والمنزهات الترفيهية. وتعرضت النساء أيضاً للاحتجاز التعسفي، بسبب انتماءات شخصية في أحيان كثيرة. وكان صحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والمدونين ضحايا أيضا لهجمات استهدفتهم عن قصد، حيث تعرضوا للقتل غير المشروع والاختطاف والاحتجاز التعسفي. وأفادت التقارير بأن ثلاثة صحفيين قتلوا برصاص القناصة وأصيب عاملون آخرون في وسائل الإعلام بجراح في مناطق من بينها سرت. وقُتل صحفي ليبي برصاص قناص في بنغازي، فيما قُتل صحفيان آخران، أحدهما مواطن ليبي والآخر هولندي، برصاص قناصة تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

العدالة الانتقالية والمصالحة

٤٣ - قدمت البعثة الدعم للجنة الحوار بين مصراتة وتاورغاء التي عقدت أربعة اجتماعات في الفترة المشمولة بالتقرير في إطار تنفيذ وثيقة خارطة الطريق المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ٣١ آب/أغسطس، وقّع الجانبان اتفاقاً يتضمن أحكاماً تتعلق بجبر ضرر ضحايا نزاع عام ٢٠١١ وبعودة المشردين داخليا إلى تاورغاء. ويُتوخى أن يخطى الاتفاق بتأييد المجلس البلدي مصراتة والمجلس المحلي تاورغاء، علاوة على تأييد حكومة الوفاق الوطني. وقد شجعت البعثة كلا الطرفين والحكومة على كفالة أن يشمل التنفيذ إقرار الحق في جبر الضرر والحق في العودة دون شروط على حد سواء.

٤٤ - أما على الصعيد المحلي فقد أُحرز تقدم في جهود المصالحة في جبال نفوسة وفيما بين أهالي مصراتة وأهالي تاورغاء. ونظمت البعثة حلقة عمل بشأن المصالحة الوطنية في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ابتغاء تحديد مبادرات المصالحة الوطنية والمحلية القائمة وتقييمها. وجمعت حلقة العمل ٧٥ من الناشطين والخبراء والسياسيين الليبيين والرابطات الليبية لمناقشة تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا وفرص تحقيقها. والمشاورات جارية بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام بغية دعم أصحاب المصلحة الليبيين في وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية.

النظام القضائي والجنائي

٤٥ - في إطار مجهود يتوخى الحفاظ على استقلالية الهيئات القضائية عن التدخلات السياسية، زار طريق في ٤ أيلول/سبتمبر كل من رئيس المجلس الأعلى للقضاء، محمد الحافي، والقائم بأعمال النائب العام، القاضي إبراهيم مسعود، برفقة أعضاء آخرين من المجلس، وذلك لعقد اجتماع مع أعضاء الهيئات القضائية في المنطقة الشرقية. وأسفر الاجتماع عن اعتماد المجلس قرارات متصلة بالترقيات ونقل أعضاء الهيئات القضائية للسنة القضائية ٢٠١٦-٢٠١٧. وعقد الوفد أيضا اجتماعات عمل مع أعضاء الهيئات القضائية الممثلة لبنغازي وأجدابيا ودرنة والبيضاء والمرج. وواصلت البعثة عقد اجتماعات مع ممثلين ومحاورين ينتمون للنظام القضائي ونظام السجون بغرض مناقشة حالة المحتجزين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وخطط تقديم الدعم الفني للقضاة والمدعين العامين.

٤٦ - ومن أجل تقديم الدعم في مجال نقل المحتجزين إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة للسيطرة الكاملة لجهاز الشرطة القضائية الذي تشرف عليه وزارة العدل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي، قامت البعثة بزيارات إلى خمسة سجون في طرابلس في الفترة

من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر. ولا يخضع للمراقبة الكاملة لجهاز الشرطة القضائية سوى ثلاثة مراكز احتجاج في طرابلس، في حين تدير الجماعات المسلحة أربعة مراكز أخرى وتقوم بمهام الأمن فيها.

جيم - قطاع الأمن

الدعم المقدم لليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٤٧ - واصلت البعثة العمل عن كثب مع المجلس الرئاسي ووزارتي الداخلية والدفاع بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وشملت المحادثات الرئيسية التي يقدم فيها الدعم ما يلي: عمليات تقييم وتخطيط شؤون الأمن في طرابلس؛ وتشكيل حرس رئاسي والتعامل مع الجماعات المسلحة؛ وتقديم الدعم في مجال مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع ومخلفات الحرب من المتفجرات؛ ومواصلة قيام موظفي البعثة بزيارات منتظمة إلى طرابلس ومدن أخرى لتيسير هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

٤٨ - ونتيجة لعمل البعثة مع اللجنة الأمنية المؤقتة، أصدر المجلس الرئاسي المرسوم رقم ٢ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ والمُنشئ للحرس الرئاسي الذي سيضم مزيجاً من أفراد الشرطة وأفراد الجيش. بيد أن مجال ونطاق المهام المسندة إلى الحرس الرئاسي تجاوزا ما اقترحه اللجنة الأمنية المؤقتة، مما أثار بعض القلق لدى طائفة من الجهات الفاعلة الأمنية. وفي ٣١ آب/أغسطس، عيّن المجلس الرئاسي قائد الحرس الرئاسي ونائبين له. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع قائد الحرس الرئاسي وتشجعه على التركيز على استتباب الأمن في طرابلس. كما تواصلت البعثة التحاور مع الجماعات المسلحة من أجل توسيع نطاق مؤيدي الاتفاق السياسي الليبي، كما أنها مكّنت للتنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة الأمنية في طرابلس.

٤٩ - وتواصلت البعثة، بمساعدة من خلية التخطيط والاتصال التابعة للاتحاد الأوروبي، رصد عمليات نشر وحدات الشرطة والجيش (لا سيما في طرابلس) بغرض تقييم الحالة الأمنية وتنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة. وتواصلت البعثة مشاركتها في إصلاح العمل الشرطي وتطوير قطاع الأمن.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٥٠ - ما زال ثمة خطر كبير يتمثل في وقوع وفيات وإصابات ناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأفخاخ المتفجرة في بنغازي. وللتصدي لهذه المسألة، نظمت دائرة الأمم

المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورة تدريبية في تونس العاصمة لفائدة ٣٠ من أفراد المسح غير التقني التابعين لهيئة السلامة الوطنية، ومن شرطة الأدلة الجنائية، والمهندسين العسكريين لإتاحة إمكانية تقييم مناطق المدينة المعرضة لأخطار التلوث الناجم عن المتفجرات وتحديد الأولويات على صعيد إزالة الألغام. وقد دُرِّبَت الأفرقة التي تتولى هذه المهام أيضا في مجال التعامل مع الصدمات في الحالات الطارئة كما زُودت بمعدات طبية تعزيزاً لسلامتها. وتتلقى الأفرقة حالياً أوامر مهام المسح في بنغازي من المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب.

دال - تمكين المرأة

٥١ - واصلت البعثة النهوض بدور المرأة في العملية السياسية وفقا لما ينص عليه قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣).

٥٢ - وقدمت البعثة الدعم والمساعدة الفنية إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ووزيرة الدولة للإصلاح المؤسسي في حكومة الوفاق الوطني. وبعد أن أنشأ المجلس الرئاسي وحدة دعم وتمكين المرأة في ٨ أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة ثلاثة اجتماعات لمجموعة الدفاع عن المرأة من أجل دعم صياغة خطة للتوعية تستهدف المجلس الرئاسي ومجلس النواب. وطالبت الوحدة بأن تُخصص للنساء نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد في حكومة الوفاق الوطني المقترحة الجديدة.

٥٣ - وفي ٤ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وبناءً على طلب للحصول على الدعم الفني قدمته عضوات في مجلس النواب، قامت البعثة بزيارة إلى مجلس النواب في طبرق. وفي وقت لاحق، عقدت البعثة، في تونس العاصمة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمرا للبرلمانيات من ليبيا ومن بعض البلدان المجاورة.

٥٤ - وبالشراكة مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمنطقة العربية وبدعم مالي من حكومة سويسرا، نظمت البعثة ثلاث دورات تدريبية، في تونس العاصمة في أيار/مايو وحزيران/يونيه وآب/أغسطس، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبشأن المشاركة السياسية للمرأة، والتفاوض وحل النزاعات. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من حكومات ألمانيا وهولندا وسويسرا، أطلقت البعثة في ١ آب/أغسطس مشروعاً مدته سنتان سُمي مشروع "الأمل"، وهو يرمي إلى تقديم المساعدة الفنية للمرأة في المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي.

هاء - الشباب

٥٥ - يكتف كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الجهود الرامية إلى الوصول إلى الشباب الليبي الذي ما فتئ يعاني من نقص التمثيل في المؤسسات الانتقالية. ونظمت الأمم المتحدة نشاطين في آب/أغسطس في تونس العاصمة جمعا شبابا ليبيين لتبادل وجهات النظر بشأن دورهم في الخروج من المأزق السياسي الحالي. وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي للشباب في ١٢ آب/أغسطس، نظم نحو ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني أنشطة في ١١ بلدية في جميع أنحاء ليبيا، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا في طرابلس مع قادة الشباب المشاركين في تدريب الشباب في مجال الحوار والمصالحة.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

٥٦ - كان من شأن القرار الذي اتخذته المجلس الرئاسي بتفويض مسؤوليات وزارية إلى وزراء معينين، والمشاركة الفعالة من جانب وزارة التخطيط في الهيئات الفنية التابعة للجنة المشتركة للتنسيق الفني أنه أعطى زحما متجدداً لتنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ففي يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة في تونس العاصمة، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، منتدى الخبراء الليبيين الثالث للتعاون الإنمائي. وقام المنتدى، الذي سُجل مؤخرًا بوصفه منظمة غير حكومية في ليبيا تسعى إلى تعزيز أوجه التآزر بين الأوساط الفكرية الليبية وصنّاع القرار في الحكومة، بتحليل خيارات السياسة العامة والإجراءات والأولويات التي ستُفترض على حكومة الوفاق الوطني. وعقدت اللجنة المشتركة للتنسيق الفني، التي دأبت على الاجتماع بشكل منتظم مع ممثلين وطنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماعا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس شكّل أحد أوائل الاجتماعات المتعددة الأطراف مع الوجود الدولي الموسّع التي تُعقد في العاصمة الليبية منذ منتصف عام ٢٠١٤.

٥٧ - وتلقّى مشروع مرفق تحقيق الاستقرار لليبيا الذي أنشأه البرنامج الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بدعم من البعثة والمجتمع الدولي تعهدات من الدول الأعضاء بدفع ٣٠ مليون دولار، كما تعهدت حكومة الوفاق الوطني بدفع مبلغ يضاويه. واستنادا إلى استعراض دقيق لمعايير الاختيار، وافق مجلس إدارة مرفق تحقيق الاستقرار على دعم استقرار بنغازي في شرق ليبيا، وككلة في غرب ليبيا، وسبها وأوباري في جنوب ليبيا. وتشمل مجموعات برامج المساعدة توفير المعدات الأساسية للمستشفيات والعيادات والمدارس،

وخدمات الطوارئ، وإدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة تأهيل البنى التحتية الصغرى التي تضررت في القتال. وقد بدأ تقديم المساعدة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

زاي - المساعدة الإنسانية

٥٨ - لم تلتق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، إلا نسبة ٣٠ في المائة من التمويل المطلوب في الفترة لغاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت ما مجموعه ٥١,٧ مليون دولار. وأدى النقص في التمويل إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ حياة الأفراد الأشد ضعفاً من بين المستفيدين المستهدفين البالغ عددهم ١,٣ مليون شخص. وفي إطار التحضير لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، أجرى الفريق القطري للعمل الإنساني استعراضاً عاماً للاحتياجات الإنسانية، وعقد حلقة عمل في تونس العاصمة يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر لممثلين عن السلطات الوطنية والمحلية إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل تحديد الاحتياجات وأشد الفئات ضعفاً وأنشطة التصدي ذات الأولوية لعام ٢٠١٧. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدر الفريق القطري للعمل الإنساني نداءً عاجلاً طلب فيه مبلغ ١٠,٧ ملايين دولار من أجل تقديم مساعدة عاجلة لإنقاذ حياة ٤٠٠ ٧٩ من المشردين داخلياً من المتوقع أن يعودوا إلى سرت. وعلى الرغم من أن أكثر من ٥٣ ٠٠٠ من المشردين داخلياً عادوا بالفعل منذ أيلول/سبتمبر، فالنداء العاجل لم يكن قد استدرّ أي تمويل حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

٥٩ - وتشير الأرقام المستمدة من آلية تتبع التشرّد التابعة للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأشخاص المشردين داخلياً في ليبيا بلغ ٢٣٦ ٣١٣ شخصاً في تشرين الأول/أكتوبر، مما يشكل انخفاضاً عن معدلات الأشهر السابقة. وفي بنغازي على وجه الخصوص، أسفرت حالات العودة عن خفض عدد الأشخاص المشردين داخلياً من ١١٥ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه إلى ٥١ ٧٣٠ شخصاً في أيلول/سبتمبر.

٦٠ - وعلى الرغم من أوجه النقص التي تعترض عملية التمويل، واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم مواد الإغاثة والمساعدة الإنسانية العاجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتم ذلك إلى حد كبير من خلال هيئات الاستجابة الوطنية والنظراء الحكوميين. فقد وفّرت منظمة الصحة العالمية مجموعات مواد لإنقاذ الحياة وأدوية ولوازم، بما في ذلك مجموعات اللوازم الطبية الأساسية والتكميلية لحالات الطوارئ؛ ومجموعات مواد لمعالجة الصدمات في حالات الطوارئ؛ وأدوية لمعالجة الأمراض غير المعدية؛ ومجموعات مواد أخرى لاستخدامها في مختلف المواقع، بالكميات الكافية للاستجابة لإنقاذ حياة سكان مستهدفين يبلغ عددهم

٦٠ ٠٠٠ شخص، لفترة ثلاثة أشهر. كما واصلت منظمة الصحة العالمية دعمها لبناء قدرات المؤسسات الوطنية، بما في ذلك من خلال توفير دورات تدريبية في مجال الصحة العقلية، وتقييم الاحتياجات الصحية، وتوفير اللوازم والخدمات من قبيل أنشطة التحصين ضد شلل الأطفال. وأجرت المنظمة تقييماً وطنياً لما بلغ عددها ٩٨ مستشفى خلال الفترة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، وخُصت إلى أن أربع مستشفيات فقط تعمل بقدرة تشغيلية تفوق نسبة ٧٥ في المائة، بينما تعمل ٢٧ مستشفى بقدرة تشغيلية دون نسبة ٢٥ في المائة، في حين أغلق ١٦ مستشفى لتعرضها لأضرار متصلة بالتزاع. ومن أجل ضمان تشغيل المنشآت والمعدات الطبية الحرجة في خضم الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسع مستشفيات مزودة بألواح شمسية في طرابلس وبنغازي وسبها.

٦١ - وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى ٤٨٥ ١١٣ شخصاً، معظمهم من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين. وأثرت التحديات المتصلة بتزايد القتال ونقص السيولة النقدية وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية تأثيراً شديداً على الأمن الغذائي في ليبيا وعلى معيشة السكان، طيلة عام ٢٠١٦.

٦٢ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) دعماً لبرامج المساعدة النفسية الاجتماعية التي استفاد منها ٥٣٧ ٢ طفلاً، وخدمات متخصصة لحماية الطفل استفاد منها ٦٥٦ ٦٥٦ طفلاً. وقدم شركاء يونيسيف في التنفيذ مجموعات مواد من لوازم النظافة الصحية إلى ١٢ ٨٤٦ من المشردين داخلياً، بما في ذلك ١٣٨ ٥ طفلاً، في أنحاء مختلفة من البلد. وفي بنغازي وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع، استفاد ٩٤٢ ٨ طفلاً في سن الدراسة من توفر أماكن تعلم آمنة. وفي حزيران/يونيه، في بنغازي أيضاً، قدمت يونيسيف، بالشراكة مع منظمات غير حكومية وطنية، دورات دراسية تعويضية لما بلغ عددهم ٢٠١ ٥ طفلاً في سن الدراسة، منهم ١٧٩ طفلاً من سرت، لتمكينهم من العودة إلى مقاعد الدراسة الرسمية. وساعدت يونيسيف ٦٤١ ٥ مقيماً في مخيم للأشخاص المشردين داخلياً في طرابلس بتزويدهم بصهاريج للمياه ومواد كيميائية لمعالجة المياه؛ وتلقّت ١ ٥٠٠ أسرة في الزنتان و ٣٠٠ أسرة مشردة في سرت مجموعات مواد من لوازم النظافة الصحية. وأعرب مجلس بلدية صبراتة عن التزامه بدعم حماية الأطفال المعرضين للخطر المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك بإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة.

٦٣ - وفي الفترة بين ١٧ أيار/مايو و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت المنظمة الدولية للهجرة وصول ١٥٢ ١١٤ لاجئاً ومهاجراً إلى إيطاليا بالقوارب من الشواطئ الأفريقية، جلهم من ليبيا. وتم إنقاذ ما يزيد على ١٤ ٠٠٠ مهاجر في عام ٢٠١٦ من قبيل خفر

السواحل الليبي، وسُجِّلت ١٥٦ ٣ حالة وفاة في الممر الرئيسي للبحر الأبيض المتوسط. ومن بين المهاجرين البالغ عددهم ٦٩٠ ٢٥٦ الذين حدّدت المنظمة الدولية للهجرة هويتهم في ليبيا، تم احتجاز ٦٢٤ ٣ مهاجراً في مراكز احتجاز تديرها إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية. وسُجِّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما بلغ مجموعه ٧٤٤ ٣٧ من اللاجئين وملتمسي اللجوء، معظمهم سوريون.

٦٤ - ومنذ أيار/مايو، يسّرت المنظمة الدولية للهجرة العودة الآمنة لما يبلغ عددهم ٢٠١٦ مهاجراً من ليبيا إلى تسعة بلدان أصلية مختلفة، وقدمت المساعدة لإعادة إدماج ١٦٢ شخصاً من أكثر العائدين تعرّضاً للخطر. كما وزعت المنظمة الدولية للهجرة مواد غير غذائية، ومجموعات لوازم للنظافة الصحية، وسلعاً أساسية على ١٧ ٧٨٢ من الأشخاص المشردين داخلياً و ٤٧٤ ٢١ من اللاجئين، بالإضافة إلى تقديم مساعدة إنسانية فورية إلى مئات المهاجرين الذين أنقذهم خفر السواحل الليبي في البحر. وبالتنسيق مع خفر السواحل وأمن المرافئ الليبيين، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة ثلاث عيادات طبية مؤنّثة ومجهزة في نقاط الوصول الرئيسية في طرابلس وقصر القرّة بوللي وزليتن. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرعاية الصحية الأولية في ثلاثة مراكز للتنمية المجتمعية في طرابلس وبنغازي، وفي مراكز احتجاز، وفي خمس نقاط وصول رئيسية.

٦٥ - وتوجّحت المساعدة المقدّمة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى إدارة الآثار الليبية والمؤسسات الثقافية في ليبيا بالموافقة على خطة عمل ذات أولوية جديدة تُعنى بالتدخلات في حالات الطوارئ والقصيرة الأجل. وهدفت الخطة إلى صون التراث الثقافي للبلد، ووافق عليها أكثر من ٨٠ مشاركاً من ليبيا والمجتمع الدولي في اجتماع عقد في تونس العاصمة، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو.

خامساً - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٦٦ - بلغ مجموع الموارد الأصلية المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٦ ما قدره ٤١ ١٨١ ٥٠٠ دولار، مع جدول ملاك للموظفين يتضمن ١٩٥ وظيفة ثابتة، ووظيفتين مؤقتتين لمتطوعي الأمم المتحدة. ونظراً للظروف الأمنية في ليبيا، بقي موظفو البعثة الدوليون منتشرين في تونس العاصمة، التي اتخذت البعثة فيها مقراً مؤقتاً لها. واعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر، نُشر ما مجموعه ١٣٦ موظفاً دولياً من موظفي البعثة، وموظف وطني واحد، وأربعة أفرادٍ مقدمين من الحكومات، ومتطوعان من متطوعي الأمم المتحدة في تونس العاصمة، علاوةً على ٢٨ موظفاً وطنياً إضافياً في ليبيا. كذلك، أوفد ثلاثة موظفين دوليين

وموظفٌ واحد من فئة الخدمات العامة إلى مقر الأمم المتحدة، وثلاثة موظفين وطنيين إلى مركز الخدمات العالمي في برينديزي.

٦٧ - وعلى النحو المبين في القرارات ٢٢٣٨(٢٠١٥) و ٢٢٧٣(٢٠١٦) و ٢٢٩١(٢٠١٦). تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتحقيق وجود دائم لها في ليبيا مجدداً، وذلك بشكل تدريجي، وعلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة من أجل تحقيق هذه الغاية. ومع إطلاق رحلات جوية منتظمة من مدينة تونس إلى ليبيا في ٣٠ آذار/مارس، بات موظفو البعثة قادرين على الوصول باستمرار إلى الشركاء الرئيسيين داخل البلد، وتحديدًا المحاورون السياسيون والأمنيون، معززين بذلك الدعم الشعبي لحكومة الوفاق الوطني ومساعدين في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية. كما يسهل الرحلات المنتظمة تنفيذ مجالات أساسية أخرى مشمولة بالولاية، من خلال التمكين من إجراء الزيارات إلى مراكز الاحتجاز، وعقد الاجتماعات مع السلطات القضائية، والمشاركة في أنشطة متصلة بالعدالة الانتقالية، وإجراء المناقشات مع المجموعات النسائية ومناصري المرأة، وزيادة قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على الوصول إلى ليبيا، من أجل تعزيز المساعدة في تلبية الأولويات الإنسانية.

٦٨ - وتمشياً مع استنتاجات بعثة تقييم الاحتياجات المشار إليها في تقريره السابق (S/2016/452)، نجحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تحديد مجمع في طرابلس ليكون بمثابة مكان عملها. وبالمثل، تواصلت البعثة عن كثب مع شركائها في المقر خلال عملهم لتحديد أحد البلدان المساهمة بقوات ليكون بمثابة وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة في طرابلس. وفي الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه، أوفد البلد المساهم بقوات الذي تم انتقاؤه فريقاً إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإجراء تقييم أولي للاحتياجات الأمنية وما يتصل بذلك من متطلبات لإتاحة النشر السريع إلى طرابلس. وفي وقت لاحق، انضم إلى البعثة فريقٌ متقدم من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فعمل بشكل وثيق مع مكتب دعم البعثة وموظفي الأمن التابعين للبعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن، من أجل تنفيذ خطط انتشاره في العاصمة الليبية.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بدعم وثيق من جانب المقر، العمل على المجموعة المتنوعة والكاملة من التدابير الأمنية، بما في ذلك وضع ترتيبات لتقديم الدعم عند الضرورة القصوى في حال إجلاء الموظفين إلى خارج ليبيا على نحو طارئ. وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، قام شركاء فريق الأمم المتحدة الإنساني باستعراض خططهم التشغيلية، بهدف زيادة إعداد البرامج للسكان المستهدفين.

أمن وسلامة الموظفين والعمليات.

٧٠ - واصل موظفو الأمم المتحدة في ليبيا العمل في بيئة أمنية ذات درجة عالية من المخاطر وتنفيذ البرامج والأنشطة بحسب الأهمية الحيوية للبرامج. وبقيت درجة ضعف الأمم المتحدة وتعرضها للمخاطر خلال تنفيذ برامجها مرتفعة، مما جعل من الضروري بمكان الاستمرار في إدماج موارد إضافية للأمن في برامجها الرئيسية. وقدرة مؤسسات الدولة على توفير الأمن محدودة، نظراً إلى انتشار المواجهات المسلحة والإرهاب والجرائم العنيفة في جميع أنحاء البلد. ومنذ وصول المجلس الرئاسي إلى طرابلس في آذار/مارس، قامت البعثة بزيادة العمليات في ليبيا، وعملت لتثبيت وجود دائم لموظفي الأمن في العاصمة، على أساس التناوب. وفي حادثين وقعتا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، قامت جماعات مسلحة بعرقلة مرور الشرطة الدبلوماسية أثناء مرافقتها لمواكب البعثة في طرابلس. وبقيت المظاهرات ضد الأمم المتحدة في العاصمة وفي مدن رئيسية في شرق البلد سلمية إلى حد بعيد، ولكن احتمال نشوب العنف ظل قائماً. وقد أوقفت عملية البنيان المرصوص وجود تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. غير أنه يحتمل أن يكون عناصر من التنظيم قد تفرقوا في أجزاء أخرى من البلد، مما يشكل خطراً على عمليات الأمم المتحدة ووجودها في طرابلس. وقد أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات بالقرب من مكاتب حكومية في طرابلس في ٨ أيلول/سبتمبر. بيد أن هذه الادعاءات تفتقر إلى المصدقية. واختطف ثلاثة من الرعايا الأجانب في شعبية غات في أيلول/سبتمبر، وأُفرج عنهم في وقت لاحق.

سادساً - الملاحظات والتوصيات

٧١ - بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات على ثورة ١٧ شباط/فبراير وسنة واحدة على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات، ما يزال الشعب الليبي يسعى جاهداً للمضي قدماً ببلده نحو الانتقال الديمقراطي. وقد أتاحت لي الفرصة لزيارة ليبيا في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ وشاهدت مباشرة تزايد تطلعات شباب ليبيا ونسائها ورجالها لبلوغ بلدهم وضعاً ينعم فيه بالاستقرار والديمقراطية والازدهار والسلام. ومن بواعت تشجيعي أن أرى أنهم ما برحوا يتمتعون بقوة التصميم والالتزام على الرغم مما يواجهه البلد من العديد من التحديات السياسية والأمنية.

٧٢ - وما يزال الاتفاق السياسي الليبي يشكل علامة فارقة هامة على الطريق نحو التحول الديمقراطي في البلد. ومن خلال ما يحققه الاتفاق من إيجاد إطار لتوحيد المؤسسات الليبية

وتشكيل حكومة وفاق وطني، فإنه يشكل فرصة فريدة لجميع الليبيين لتسوية خلافاتهم وإرساء الأسس اللازمة لحكم ديمقراطي وشامل للجميع. وأود أن أثنى على العديد من الجهات الفاعلة في الميدان السياسي والمجتمع المدني والمشاركة في الحوار السياسي الليبي لالتزامها بدعم تنفيذ الاتفاق ومؤسساته ولما أبدته من شجاعة في تجاوز خلافاتها حفاظاً على السلام. وهذا التصميم على العمل على استئناف عملية الانتقال الديمقراطي في البلد ينبغي أن يظل نفسه بمثابة قوة دافعة لجميع الليبيين.

٧٣ - بيد أنه يساورني بالغ القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ الاتفاق والاستقطاب السياسي الخطير الذي يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية. ولن ينجح الاتفاق السياسي الليبي ومؤسساته في أداء الدور المنوط بها، باعتبارها إطاراً انتقالياً، إلا إذا أدت، بدعم من جميع الليبيين وفي إطار زمني معقول، إلى اعتماد دستور جديد وإنشاء مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. وإذا فشلت هذه الجهود، قد يكون من الضروري استعراض نهج المجتمع الدولي إزاء العملية الانتقالية الديمقراطية الليبية.

٧٤ - إن نافذة الفرص التي فتحتها الاتفاق السياسي الليبي ستُغلق سريعاً. ولكي يشق البلد طريقه إلى الأمام، يجب على الجهات الفاعلة الليبية أن تسعى بجدية لتحقيق المصالحة الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنني أشجع الشعب الليبي على الالتزام بعملية مصالحة على نطاق البلد توسّع وتعزز التسوية السياسية التي تم التوصل إليها. وأشجع أيضاً السلطات الليبية على تكملة وتعزيز جهود المصالحة التي تضطلع بها المجتمعات المحلية على الصعيد المحلي. وأثنى على العديد من مبادرات المصالحة المحلية التي تم الشروع فيها بالفعل، وأشجع الأطراف على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز اتفاقات المصالحة المحلية والوطنية في الأشهر المقبلة.

٧٥ - وأحث جميع أصحاب المصلحة الليبيين، ولا سيما أولئك الذين لا يشاركون حالياً مشاركة كاملة في العملية، على العمل مع المجلس الرئاسي لتسوية المسائل المعلقة وتركيز جهودهم على إعادة بناء البلد. وينبغي للمؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي أن تضطلع بشكل عاجل بمهامها وفقاً للاتفاق وأن تلتزم بالتعاون في إدارة بقية الفترة الانتقالية. وأدعو تحديداً قادة الدوائر المعارضة إلى تقديم مصالح بلدهم والمشاركة في عملية الانتقال السياسي في البلد عبر حوار يُعقد في إطار الاتفاق السياسي الليبي. وأحث مجلس النواب على القيام، على سبيل الأولوية، بتعديل الإعلان الدستوري من أجل تضمين المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي في الدستور، والتصويت على تشكيل حكومة وفاق وطني. وأشجع أيضاً المجلس الأعلى للدولة على ممارسة مهامه بطريقة شاملة ومسؤولة

بوصفه الجمعية الاستشارية الأعلى في الدولة. وعلاوةً على ذلك، يتعين على جمعية صياغة الدستور أن تستأنف عملها الرامي إلى وضع الصيغة النهائية للعملية الدستورية التي ستمهد الطريق للاستفتاء وفي نهاية المطاف لإجراء انتخابات جديدة وفقاً لما ينص عليه الاتفاق السياسي الليبي.

٧٦ - وأشجع كذلك أعضاء المجلس الرئاسي على تجاوز خلافاتهم والعمل كهيئة متماسكة وموحدة تلي احتياجات السكان الحرجة، مدعومةً بترتيبات مالية فعالة وشفافة. والتنسيق بين المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني من جهة ومصرف ليبيا المركزي من جهة أخرى هو أمر أساسي لتمكين الحكومة من تقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، أحث الأطراف على أن تشارك بصورة بناءة في معالجة المسائل القصيرة الأجل المتصلة بالتمويل والسيولة، والمسائل الهيكلية الطويلة الأجل.

٧٧ - وكذلك حال الاستقطاب الشديد دون إحراز تقدم في ترسيخ الترتيبات الأمنية. ونتيجة لذلك، تكرر اندلاع أعمال العنف فيما بين مختلف الفصائل وزاد الإحرام بصورة مقلقة. ويعاني المواطنون الليبيون من عواقب تزايد الفوضى وحوادث الاختطاف والسرقة وتدهور الخدمات الأساسية. ويساورني قلق شديد إزاء ما يشهده البلد مؤخراً من تعزيز للقوة العسكرية. وأحث الجهات الأمنية الفاعلة على ممارسة ضبط النفس والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني. وأذكرها بأنه لن يكون هناك حل عسكري للأزمة الليبية. وأدعوها أيضاً إلى الالتزام بالحوار وإلى العمل البناء لخدمة المصلحة العليا للشعب الليبي من أجل دعم إنشاء قوات مسلحة وقوات شرطة تتسم بالمهنية والشمول والفعالية وتخضع للمساءلة في ظل إشراف ورقابة مدنيين كاملين. وفي هذا الصدد، أرحب بقيام المجلس الرئاسي بإنشاء الحرس الرئاسي كخطوة رئيسية أولى في عملية أطول أجلاً لإنشاء مؤسسات أمنية تتسم بالمهنية وتخضع للمساءلة.

٧٨ - وإنني أثني على النساء الليبيات لمشاركتهن بمهمة في مبادرات بناء السلام وعلى المجلس الرئاسي لتعيين رئيس لوحدة دعم وتمكين المرأة. كما أشجع جميع الليبيين على مواصلة السعي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وأدعو المجلس الرئاسي لكفالة أن تكون المرأة ممثلة تمثيلاً كافياً في حكومة الوفاق الوطني.

٧٩ - ومن بواعت تشجيعي ما أحرز من تقدم في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سرت وبنغازي. وتكتسي النجاحات العسكرية التي تحققت ضد تنظيم الدولة الإسلامية أهمية حاسمة في القضاء على التهديد الخطير الذي تمثله هذه الجماعات. إنني أعرب عن خالص مواساتي وتعاطفي مع ضحايا الإرهاب وإزاء الأرواح العديدة التي أهدرت في هذا الكفاح. على أن ما تبقى من

وجود لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا ينبغي أن يكون بمثابة تذكير عاجل بضرورة اليقظة الشديدة والتعجيل بإقامة هياكل أمنية موحدة في جميع أرجاء البلد. وإنني أحث الليبيين بمختلف انقساماتهم السياسية والأمنية على أن يتحدوا ويوحدوا صفوفهم في الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية خدمةً لبلدهم، وفي ظل قيادة موحدة.

٨٠ - وما زلت أشعر بانزعاج شديد من حالة حقوق الإنسان في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والقتل غير المشروع، والاعتداءات على المدنيين. وأدين استهداف المرافق المدنية، وبخاصة المستشفيات والمراكز الطبية. وأحث جميع أطراف النزاع وأولئك الذين يتمتعون بالنفوذ على أرض الواقع على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٨١ - إن مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الأبرياء القادمين من جميع أنحاء القارة الأفريقية وخارجها قد غادروا ساحل ليبيا بحثاً عن مستقبل أفضل، هارين من النزاع والفقر والاضطهاد. وفقد الكثير منهم أرواحهم في رحلة الأمل تلك، بينما احتجز آخرون في ظل ظروف لا إنسانية وغالبا ما تساء معاملتهم أو يتعرضون للأذى. ولئن كانت الجهود الجارية للاستجابة لأزمة المهجرة هي جهود جديرة بالثناء، إلا أنها غير كافية. وإنني أدعو جميع الشركاء الدوليين إلى مضاعفة مساعدتهم الإنسانية وزيادة قدرة السلطات الليبية على إدارة تدفقات المهجرة في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان وكرامته.

٨٢ - وألاحظ أيضا مع الجزع التدهور العام للحالة الإنسانية الناجم عن استمرار المواجهات المسلحة في أنحاء مختلفة من البلد. ولا يزال مئات الآلاف من الليبيين، بمن فيهم أولئك الذين شردوا مرارا وتكرارا، يتحملون العواقب المروعة للأزمة الإنسانية. ويفتقر مئات الآلاف من الليبيين إلى المرافق الأساسية، بما في ذلك سبل الوصول الكافية إلى مياه الشرب المأمونة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي. وأدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ إجراءات فورية ومعالجة المسائل المقلقة التي أبرزها التقييم الوطني الشامل الذي أُعد للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والبرامج الخاصة بأمراض معينة.

٨٣ - ويساورني القلق بوجه خاص من انتشار التلوث الناجم عن أخطار المتفجرات، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، في منطقتي سرت وبنغازي، حيث ترتفع معدلات خطر الإصابة والوفاة بين المدنيين والعاملين في الميدان الإنساني. وهناك قدرة وطنية محدودة على مواجهة هذا التهديد كما أن الأفرقة التي تضطلع بهذه المهام تقوم بذلك بمجازفة شخصية كبيرة. من جانب أفرادها. وإنني أحث الدول الأعضاء على تمويل أنشطة إزالة الألغام في أكثر المناطق تضرراً، وعلى توفير التدريب والمعدات للجهات الليبية الفاعلة التي تضطلع بمهام المسح والتطهير. وأدعو أيضاً المجلس الرئاسي والدول الأعضاء إلى التعجيل

بتوفير الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ التي ينقصها التمويل، بحيث يمكن تقديم الإغاثة إلى أولئك الذين هم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

٨٤ - وفيما يتعلق بالتهج التي سيجري اتباعها في عام ٢٠١٧، فإن الأولوية التشغيلية الرئيسية للبعثة ستظل تتمثل في النقل التدريجي إلى طرابلس، بما في ذلك نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة. وهذه الغاية، ستواصل البعثة تقييم الحالة السياسية وهيئة الظروف السياسية والأمنية المحددة وتحديد المعايير المرجعية. من شأن إعادة إرساء وجود الأمم المتحدة في العاصمة الليبية أن يفسح المجال أمام الاتصال بصورة متسقة بالجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وبالمؤسسات الليبية. ومن شأن هذا الوجود أن يعزز أيضاً إمكانية الوصول إلى المدن ومناطق البلد الأخرى في الشرق والجنوب معاً. وتيسيراً لهذه العملية، ستُجري الأمانة العامة استعراضاً تقييمياً استراتيجياً في أوائل عام ٢٠١٧ لمواءمة إعادة إرساء وجود الأمم المتحدة في ليبيا مع الحقائق السياسية والأمنية والتشغيلية على أرض الواقع.

٨٥ - وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة سنة واحدة بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة في المجالات المنصوص عليها في قراراته ٢٢٣٨ (٢٠١٥) و ٢٢٥٩ (٢٠١٥) و ٢٢٧٣ (٢٠١٦) و ٢٢٩١ (٢٠١٦)، وأن تواصل البعثة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ومؤسساته. وستواصل البعثة أيضاً توفير المساعي الحميدة وتقديم الدعم في تنفيذ الترتيبات الأمنية وعملية صياغة الدستور. وفي هذا الإطار، ستواصل منظومة الأمم المتحدة العمل مع المؤسسات الليبية الرئيسية وتنسق الدعم مع الشركاء الدوليين لسد الثغرات الهامة في القدرات والمؤسسات التي يواجهها البلد.

٨٦ - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء لدعمهم القوي للأمم المتحدة في ليبيا. وقد سرني بشكل خاص ما أبدته الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية، بما فيها جيران ليبيا، من التزام تجاه العملية السياسية الليبية وما قدمته من دعم لها. وأود في نهاية المطاف أن أعرب عن خالص امتناني لموظفي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على تفانيهم وعملهم الشاق سعياً منهم لدعم عملية الانتقال في ليبيا، وأشيد بممثلي الخاص، مارتن كوبلر، على قيادته ولما بذله من جهود دؤوبة لمواصلة العملية السياسية وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

٨٧ - ومع انتهاء ولايتي في الأمم المتحدة، فإنني أحث جميع أصحاب المصلحة الليبيين على تجاوز خلافاتهم السياسية والعمل معاً بصورة بناءة لتلبية التوقعات المرجوة للسكان. وأحث أيضاً الدول الأعضاء على مواصلة العمل بشأن اتباع نهج موحد ومنسق، دعماً للعملية السياسية ولاحتياجات البلد من القدرات.